يونيسف
لكل طفل

اليونيسف في سلطنة عُمان 2022 - 2025

الإنجازات والنتائج الرئيسية

التطلعات للفترة 2026 - 2030

unicef.org/oman

يونيسف
لكل طفل

اليونيسف في سلطنة عُمان 2022 - 2025

الإنجازات والنتائج الرئيسية

التطلعات للفترة 2026 - 2030

unicef.org/oman

©يونيسف عُمان/الحارثي/2024

المحتويات

المقدمة: شراكة راسخة من أجل أطفال سلطنة عُمان 06

الملخص التنفيذي 07

أولًا: سياق البرنامج 08

ثانيًا: أبرز الإنجازات والنتائج 14

المكوّن (1): السياسات المستندة إلى الأدلة 16
تحسين السياسات وتمويل الخدمات الموجّهة للأطفال 18
تعزيز توافر وجودة البيانات المتعلقة بالأطفال 19
تعزيز توافر الأدلة 20
تعزيز تبادل المعرفة والخبرات 22

المكوّن (2): الأنظمة والخدمات 24
تنمية الطفولة المبكرة والتغذية والتعليم 26
حماية الطفل 28
الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا 29
التغيير السلوكي والاجتماعي 31

ثالثًا: ممكنات تحقيق النتائج 32

أ) تعزيز حضور قضايا الأطفال من خلال الاتصال الاستراتيجي 32
ب) الاستفادة من الخبرات العالمية والإقليمية لدعم المناصرة الوطنية 38
ج) الشراكات التي توسّع نطاق الوصول وتعزّز الأثر 40

رابعًا: آفاق المرحلة المقبلة: برنامج التعاون للفترة 2026–2030 42

خامسًا: كلمة شكر وتقدير 44

تمهيد

شراكة راسخة من أجل أطفال سلطنة عُمان

تستند الشراكة بين حكومة سلطنة عُمان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، منذ عام 1971، إلى أسس راسخة، انبثقت من الرؤية الحكيمة للمغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – الذي أولى الإنسان، وفي مقدّمته الطفل، عناية خاصة بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية.

انصبّ تركيز هذه الشراكة في مراحلها الأولى على دعم برامج بقاء الطفل ونمائه. ومع انتقال سلطنة عُمان إلى مصاف الدول عالية الدخل في عام 2007، شهدت الشراكة تحوّلًا نوعيًا نحو نهجٍ استراتيجي أكثر تركيزًا، يستهدف معالجة الأولويات المتبقيّة عبر الارتقاء بجودة الخدمات وضمان استدامة تمويلها، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وترسيخ السلوكيات الإيجابية في المجتمع.

في ضوء هذا التطور، اتسع نطاق الشراكة وتعمّق أثرها، لتنتقل من مرحلة بناء المعرفة إلى مرحلة تطوير وتفعيل أنظمة متكاملة ذات أثر مستدام، تُعنى بحماية حقوق الطفل وتعزيز رفاهيته. كما تواصل سلطنة عُمان اضطلاعها بدور فاعل في دعم قضايا الطفولة على المستوى الدولي، من خلال عضويتها في المجلس التنفيذي لليونيسف.

وفي ظل القيادة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه – تُرجمت هذه التوجهات إلى منجزات تشريعية نوعية أرست ركائز متينة لتعزيز حقوق الطفل. وقد أسهم صدور قانون الحماية الاجتماعية وقانون التعليم المدرسي في عام 2023 في ترسيخ هذا المسار، من خلال إقرار منافع شاملة للأطفال وضمان حقهم في التعليم قبل المدرسي. كما عزّز قانون العمل لعام 2023 استقرار الأسرة عبر توسيع مزايا إجازات الأمومة والأبوة، في حين أسهم قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في عام 2025 في دعم مسارات الدمج وتمكين هذه الفئة في المجتمع.

وتواصل اليونيسف، بالشراكة مع حكومة سلطنة عُمان ومختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، التزامها بدعم مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للأطفال. وترتكز هذه الجهود على مواءمة التوجهات الوطنية مع الأطر الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وانطلاقًا من هذا النهج المتكامل، تتواصل الجهود الرامية إلى ترسيخ منظومة وطنية متماسكة تكفل حماية حقوق الطفل، وتُتيح له فرص النمو والازدهار، بما ينسجم مع تطلعات سلطنة عُمان نحو مستقبلٍ أكثر إشراقًا.

سومايرا تشودري
ممثلة اليونيسف في سلطنة عُمان

©يونيسف عُمان/الحارثي/2022

الملخص التنفيذي

فريق اليونيسف يلتقي أفرادًا من المجتمع المحلي خلال زيارة ميدانية إلى ولاية الدقم ©يونيسف عُمان/ الحارثي/ 2025

يقدّم هذا التقرير عرضًا تحليليًا لأبرز النتائج المتحققة في إطار برنامج التعاون بين حكومة سلطنة عُمان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خلال الفترة 2022–2025، مع إفراد اهتمام خاص لإنجازات عام 2025 بوصفه العام الختامي لدورة البرنامج. ويركّز التقرير على المكاسب المتحققة على مستوى السياسات والنُظم، والتطوير التشريعي، وتعزيز القدرات المؤسسية، وما أفضت إليه من تحسينات مستدامة ومنصفة في أوضاع الأطفال واليافعين. كما يستعرض دور البرنامج في دعم انتقال السلطنة من مرحلة التعافي بعد الجائحة إلى مرحلة تسريع وتيرة التنمية، بما ينسجم مع أولويات رؤية عُمان 2040، وأهداف التنمية المستدامة، والالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل.

وخلال الفترة ذاتها، **شهدت سلطنة عُمان اعتماد وتفعيل حزمة من الإصلاحات التشريعية ذات الطابع التحوّلي، أسهمت في ترسيخ بيئة وطنية أكثر مواءمة لحقوق الطفل.** وشملت هذه الإصلاحات قانون الحماية الاجتماعية، وقانون التعليم المدرسي، وتعديلات قانون العمل، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أسهم هذا الإطار التشريعي المتكامل في إرساء نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق، وتطبيق منافع نقدية شاملة للأطفال، وضمان الإتاحة الشاملة للتعليم قبل المدرسي، وتعزيز التوازن بين الأسرة وسوق العمل من خلال توسيع إجازات الأمومة واستحداث إجازة الأبوة، فضلًا عن تعزيز الحماية القانونية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

أسهمت اليونيسف في سلطنة عُمان في دعم إنتاج الأدلة وتعزيز توظيفها المنهجي في عمليات صنع القرار، مع تركيز خاص على السياسات والخدمات الموجّهة للأطفال. وشهدت الفترة تطورًا ملموسًا في أنظمة البيانات والمنتجات المعرفية عبر مختلف القطاعات، بما عزّز متانة قاعدة الأدلة الوطنية، وأسهم في دعم التخطيط المبني على البيانات، وتحسين متابعة الأداء، ورفع كفاءة التنفيذ في مجالات متعددة، من بينها التعليم، والصحة، والتكيّف مع التغيّر المناخي.

وعلى مستوى تقديم الخدمات، شهدت الأنظمة المعنية بالطفل تعزيزًا نوعيًا عبر قطاعات تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم، والصحة، وحماية الطفل، والحماية الاجتماعية. كما أسهم اعتماد مقاربات متكاملة ومنسّقة في تحسين ترابط الخدمات بين القطاعات، بما يدعم تقديم خدمات أكثر شمولًا واستجابة لاحتياجات الأطفال واليافعين والفئات الأكثر عرضة، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة.

وفي السياق ذاته، أسهم تعزيز القيم والسلوكيات المجتمعية الإيجابية، وتوسيع مشاركة الأطفال، وتطوير الشراكات متعددة الأطراف، في دعم البيئة الممكنة لنماء الطفل. فقد دعمت اليونيسف الجهود الوطنية في مجال التربية الإيجابية، وأسهمت في تعزيز إدماج أصوات الأطفال ضمن مسارات الحوار الوطني. كما شهدت الشراكات مع الجهات الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص توسعًا نوعيًا، بما عزّز نطاق الوصول، ورسّخ مبدأ المسؤولية المشتركة، وعزّز مكانة سلطنة عُمان بوصفها منصة إقليمية لتبادل الخبرات في مجالات التنمية الاجتماعية المرتكزة على الطفل.

وتعكس النتائج المتحققة خلال الفترة 2022–2025 أثر القيادة الحكومية المستمرة وتعزيز كفاءة الأنظمة في النهوض بحقوق الطفل في سلطنة عُمان. وانطلاقًا من هذه المنجزات، سيتبنى برنامج التعاون للفترة 2026–2030 نهجًا قائمًا على دورة حياة الطفل، بما يضمن بقاء كل طفل ونماءه، وتمكينه من تحقيق كامل إمكاناته.

أولًا: سياق البرنامج

شهدت سلطنة عُمان خلال الفترة من 2021 إلى 2025 تقدمًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بما يعكس التوجه الاستراتيجي للسلطنة في الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ودعم مقومات الصمود الاقتصادي. فمع أن عام 2021 مثّل نقطة انطلاق التعافي من تداعيات الجائحة، فإن السنوات اللاحقة حتى 2025 أظهرت تسارعًا في وتيرة التحسن، وارتفاعًا في كفاءة الأداء المؤسسي، وتوسّعًا في الفرص المتاحة للأطفال واليافعين والأسر. ويتجلى ذلك في التقدم الذي أحرزته السلطنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت نسبة الإنجاز الوطني 82.2 بالمائة وفق التقرير الوطني الطوعي لعام 2024.[1]

> بلغت نسبة الإنجاز الوطني **%82.2** وفق التقرير الوطني الطوعي لعام **2024**

مشاركة مجموعة من الشباب في جلسة حوارية ©يونيسف عُمان/ تراغو/ 2022

1 وزارة الاقتصاد، الاستعراض الوطني الطوعي، 2024.

التوزيع العمري

31%

الأطفال واليافعون دون سن 19 عامًا

النمو السكاني

5.4 مليون +20% ↑

من 4.5 مليون في 2021 إلى 5.1 مليون في 2024

نسبة الجنسين

2024

101	308
ذكر لكل 100 أنثى العُمانيين	ذكر لكل 100 أنثى المقيمين

2021

102	360
ذكر لكل 100 أنثى العُمانيين	ذكر لكل 100 أنثى المقيمين

اتجاهات معدل الخصوبة

1.9 -27% ↓

معدل الخصوبة الكلي في 2024
(من 2.6 في 2021)

معدل الخصوبة الكلي

معدل الخصوبة بين النساء العُمانيات

إحصاءات الإعاقة

69.2 ألف +62% ↑

شخص ذو إعاقة (من 42.6 ألف في 2021)

1.5%

الأطفال العُمانيين

وفي هذا السياق يتميّز المجتمع العُماني بتركيبة سكانية شابة، إذ يشكّل الأطفال واليافعون دون سن 19 عامًا نحو 31 بالمائة من إجمالي السكان[2]. كما ارتفع عدد السكان من 4.5 مليون نسمة في عام 2021 إلى 5.4 مليون نسمة مع بداية عام 2026، مدفوعًا بالنمو الطبيعي وتزايد أعداد المقيمين، الذين شكّلوا نحو 43.3 بالمائة من إجمالي السكان. بينما حافظ التوازن بين الجنسين لدى العُمانيين على استقراره النسبي، حيث انخفض من 102 ذكر لكل 100 أنثى في عام 2021 إلى 101 في عام 2024، في حين تراجع هذا المعدل بين المقيمين من 360 إلى 308 ذكور لكل 100 أنثى، بما يعكس تحولات هيكلية في سوق العمل[3]. كما تعكس مؤشرات الخصوبة بدورها مسار التحول الديمغرافي في السلطنة، حيث انخفض معدل الخصوبة الكلي من 2.6 في عام 2021 إلى 1.9 في عام 2024، فيما تراجع معدل الخصوبة بين النساء العُمانيات من 3.4 إلى 2.8 خلال الفترة ذاتها، بما يشير إلى توجه نحو الأسر الأصغر حجمًا في ظل متغيرات اجتماعية واقتصادية متسارعة[4]. وفي السياق ذاته، ارتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من 42.6 ألفًا في عام 2021 إلى 69.2 ألفًا بحلول عام 2025، من بينهم ما نسبته 1.5 بالمائة من الأطفال العُمانيين[5] وهو ما قد يعكس تحسنًا في عمليات الرصد والإبلاغ، إلى جانب تراجع الوصمة الاجتماعية بدعم من إصلاحات الحماية الاجتماعية.

2 التعداد الإلكتروني: التعداد الإلكتروني، https://www.ecensus.gov.om/web/#/ar/population تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2026.
3 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، 2022 و2025.
4 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، المرجع السابق.
5 التعداد الإلكتروني، المرجع السابق.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 19,403 دولارات أمريكية في عام 2021 إلى 20,285 دولارًا في عام 2024[6]، في مؤشر على تحسن الإنتاجية وتعزيز كفاءة الإدارة المالية. كما سجّل الاقتصاد الوطني نموًا بنسبة 2.58 بالمائة في عام 2021 مدعومًا بمرحلة التعافي الأولي، قبل أن يستقر عند 1.63 بالمائة في عام 2024، بما يعكس مسارًا اقتصاديا يتسم بالاستدامة في ظل استمرار جهود التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية. وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى انتقال سلطنة عمان خلال هذه الفترة من مرحلة التعافي إلى مرحلة الاستقرار، تمهيدًا لانطلاقة نحو تحول اقتصادي طويل الأمد.

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من **$19,403** في عام 2021 إلى **$20,285** في عام 2024

وتُعد المؤشرات الصحية من أبرز مجالات التطور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سجلت سلطنة عمان تقدما ملموسا في نتائج صحة الأم والطفل. إذ معدل وفيات الأمهات في عام 2021 نحو 45.7 لكل 100 ألف مولود حي، فيما سجلت وفيات الأطفال دون سن الخامسة 10.3 لكل ألف مولود حي. وبحلول عام 2024، انخفض معدل وفيات الأمهات إلى 15.8 لكل 100 ألف مولود حي، كما تراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 9.9 لكل ألف مولود حي، ما يعكس تحسنًا ملحوظًا في خدمات رعاية الأمومة والرعاية التوليدية الطارئة. في المقابل، حافظ معدل وفيات الرضع على استقراره النسبي، متراجعًا بشكل طفيف من 8.1 إلى 8.0 حالات وفاة لكل ألف مولود حي[7]. ورغم هذا التقدم، لا تزال بعض التحديات قائمة في مجال التغذية، حيث بلغت نسبة التقزم 11.4 بالمائة، والهزال 9.3 بالمائة، والسمنة 4.2 بالمائة، وذلك وفق نتائج المسح الوطني للتغذية في سلطنة عُمان لعام 2017.

بحلول عام 2024، انخفض معدل وفيات الأمهات إلى **15.8** لكل 100 ألف مولود حي، كما تراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى **9.9** لكل ألف مولود حي

و على صعيد التعليم، شهد قطاع التعليم توسعًا ملموسا، لا سيما في مجال التعليم المبكر، حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من 62.4 بالمائة في عام 2021 إلى 75.1 بالمائة في عام 2023[8]، بما يعكس الجهود الوطنية الرامية لتعزيز فرص التعلم المبكر في المراحل الأولى من عمر الطفل. كما حافظت السلطنة على تحقيق الالتحاق الشامل في التعليم الأساسي مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين، في ظل بيئة مدرسية مستقرة، حيث بلغ متوسط حجم الصفوف 26 طالبًا، ونسبة المعلم إلى الطالب 1:13[9]. وتشير نتائج تقييم PIRLS لعام 2021، بمتوسط 429 نقطة[10]، إلى أن مهارات القراءة الأساسية لا تزال تمثل مجالًا يتطلب مزيدًا من التدخلات النوعية لتعزيز نواتج التعلم.

ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من **%62.4** في عام 2021 إلى **%75.1** في عام 2023

وفي مجال حماية الطفل، أسهم ارتفاع الوعي المجتمعي وتطوير آليات الرصد بقضايا حماية الطفل إلى زيادة معدلات الإبلاغ عن الحالات، وهو ما يُعد خطوة أساسية نحو معالجة انتهاكات حقوق الطفل. ففي عام 2025، تعاملت لجان حماية الطفل مع 4,199 حالة، مقارنة بـ 1,650 حالة في عام 2021. كما تلقى خط حماية الطفل (1100) نحو 2,072 اتصالًا في عام 2025، مقابل 610 اتصالات في عام 2021، بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف. وشكّلت حالات الإهمال أكثر من نصف الحالات المسجلة، تلتها حالات العنف الجسدي والنفسي والاعتداء الجنسي[11]. وفي السياق ذاته، أعلن مؤتمر الادعاء العام السنوي عن تسجيل أكثر من 3,610 قضايا تتعلق بإساءة واستغلال القاصرين، من بينها 1,246 حالة تحرش، و1,212 حالة عنف جسدي أو نفسي، و846 حالة تعريض للانحراف، و106 حالات اغتصاب أطفال، إضافة إلى جرائم أخرى[12]. وتؤكد هذه المؤشرات مواصلة السلطنة الاستثمار في منظومة متكاملة للوقاية والاستجابة، وتعزيز إدارة الحالات والخدمات الاجتماعية والدعم الأسري للحد من عوامل الخطر.

في عام 2025، تعاملت لجان حماية الطفل مع **4,199** حالة، مقارنة بـ **1,650** حالة في عام 2021

6 بوابة مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية، https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2026.

7 وزارة الصحة ، التقرير الصحي السنوي، 2024.

8 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بيانات التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي، https://data.gov.om/wmvjdrc/pre-school-and-school-education، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2026.

9 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، المرجع السابق.

10 دراسة التقدم الدولي في مهارات القراءة (PIRLS 2021، النتائج الدولية في القراءة، International Results in Reading – About PIRLS 2021 – PIRLS 2021، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2026.

11 مصدر بيانات 2021 وزارة التنمية ألاجتماعية، التقرير الإحصائي، 2021..; مصدر بيانات 2025: "عُمان تسجل 4,199 حالة إساءة معاملة للأطفال و39 حالة اتجار بالبشر"، Muscat Daily، 1 أبريل 2026، تاريخ الاطلاع: 9 أبريل 2026.

12 "الادعاء العام يكشف عن ارتفاع بنسبة 19% في القضايا القانونية خلال المؤتمر السنوي لعام 2025"، Muscat Daily، 2 فبراير 2026، https://www.muscatdaily.com/2026/02/public-prosecution-reveals-19-surge-in-legal-cases-during-2025/، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2026.

©يونيسف عُمان/تزاوع/2023

وعلى صعيد رفاه الطفل، حافظت السلطنة على مرتكزات أساسية قوية، من بينها التسجيل الشامل للمواليد وارتفاع معدلات التحصين، في ظل بيئة تشريعية داعمة. فبينما كانت منظومة الحماية الاجتماعية في عام 2021 تعتمد على مزيج من الأنظمة القائمة على الاشتراكات وشبكات الأمان الموجهة، شهد عام 2025 تحولًا جوهريا نحو إطار وطني موحد يضمن الدعم المالي لجميع الأطفال، من خلال تطبيق منافع الطفل الشاملة في عام 2024 ضمن **قانون الحماية الاجتماعية**، المستند إلى **قانون العمل لعام 2022**، بما يعزز نهجًا قائمًا على الحقوق والشمول. وشملت التطورات التشريعية إقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2025، واعتماد إطار شامل قائم على الحقوق لهذه الفئة، إلى جانب صدور **قانون التعليم المدرسي** في عام 2023، الذي كفل لأول مرة حق كل طفل في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة، في خطوة تعكس التزام الحكومة بتوسيع فرص التعليم المبكر كركيزة أساسية للتنمية البشرية طويلة الأمد.

وفي سياق التحديات العالمية، يُعد تغير المناخ من أبرز القضايا ذات الأثر المتزايد على رفاه الأطفال ومستقبلهم، حيث تواجه سلطنة عُمان، كغيرها من دول المنطقة، تحديات مرتبطة بطبيعتها المناخية الجافة ومحدودية الموارد المائية. وتشير التوقعات إلى ارتفاع درجات الحرارة وزيادة موجات الحر وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة بما في ذلك الأعاصير، كما أبرزت تجارب سابقة مثل إعصار جونو في عام 2007 وإعصار شاهين في عام 2021 الحاجة إلى تعزيز الجاهزية الوطنية في مجالات التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ وإدارة المخاطر. إلى جانب التزامها بتحقيق الحياد الصفري للكربون بحلول عام 2050، والذي أُعلن عنه في عام 2022، في تأكيد على التوجه الاستراتيجي نحو تنمية مستدامة ومراعية للأجيال القادمة.

وخلاصة القول، انتقلت سلطنة عُمان خلال فترة البرنامج القطري 2022–2025 من مرحلة التعافي إلى مرحلة التنمية المتسارعة، مدفوعة باستثمارات مستدامة في مجالات صحة الأم والطفل، والتعليم المبكر، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية. وتعكس هذه الجهود رؤية وطنية تضع الأطفال واليافعين في صميم مسار التنمية المستدامة، وتؤكد التزام السلطنة ببناء مستقبل يضمن لكل طفل بيئة آمنة وداعمة وفرصًا متكافئة للمشاركة والمساهمة في اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040.

©يونيسف عُمان/تراغو/2022

ثانيًا: أبرز المنجزات والنتائج

خلال الفترة 2022–2025، عملت اليونيسف في سلطنة عُمان، بالشراكة مع حكومة السلطنة والجهات الوطنية، على تعزيز المنظومات المرتبطة بحياة الطفل، في مجالات تشمل التغذية، والتعلم المبكر، وحماية الطفل، والإدماج الاجتماعي، إلى جانب دعم الجهود الوطنية المرتبطة بالتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

وانطلق برنامج التعاون لهذه الفترة من هدف استراتيجي يتمثل في دعم جهود الحكومة لتمكين الأطفال في سلطنة عُمان من التمتع الكامل بحقوقهم، والمشاركة الفاعلة على قدم المساواة في مسيرة بناء مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد تنافسي، وذلك من خلال محورين متكاملين يعكسان نهجًا سياساتيًا شاملاً يركّز على تعزيز الأثر والاستدامة:

01

السياسات المستندة إلى الأدلة

يركز هذا المحور على تطوير السياسات الموجهة للأطفال استنادًا إلى الأدلة والمعطيات، من خلال تعزيز أدوات تحليل المالية العامة، وتطوير أنظمة البيانات والمعرفة، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة، ويُسهم في توجيه السياسات والبرامج الاجتماعية نحو الفئات المستهدفة، بما يتسق مع مستهدفات التنمية المستدامة.

02

الأنظمة والخدمات

يهدف هذا المحور إلى تعزيز كفاءة الأنظمة والخدمات المقدمة للأطفال واليافعين والشباب، بما يضمن شمولها واستجابتها لاحتياجات مختلف الفئات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وبما يسهم في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة وتعزيز تكاملها واستدامتها.

ويُدار هذا العمل من خلال فريق لإدارة البرامج برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية، وعضوية ممثلين من وزارة التعليم ووزارة الصحة وصندوق الحماية الاجتماعية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، حيث يتولى الفريق الإشراف على تنفيذ الأنشطة المشتركة ضمن البرنامج القطري، ومتابعتها، وتقييم مستوى التقدم المحرز فيها.

ويستعرض هذا التقرير أبرز ما تم إنجازه خلال الفترة من يناير 2022 وحتى ديسمبر 2025، مع إفراد مساحة للوقوف على منجزات العام الأخير من البرنامج. كما يتضمن عرضًا موجزًا للتوجهات العامة لبرنامج التعاون للفترة 2026–2030 في ضوء الدروس المستفادة والفرص المستقبلية لتعزيز النظم وتحقيق نتائج مستدامة للأطفال.

ممثلون من اليونيسف ووزارة التنمية الاجتماعية خلال اجتماع اللجنة التوجيهية . © وزارة التنمية الاجتماعية / 2025.

فتيات يتفاعلن مع الأنشطة التعليمية على اللوح التفاعلي في جناح الفعالية ©يونيسف عُمان/ الحارثي/ 2025

01 المكوّن

السياسات القائمة على الأدلة

©يونيسف عُمان/الفارس/2024

المكوّن 1:
السياسات القائمة على الأدلة

تحسين السياسات وتمويل الخدمات الموجّهة للأطفال

واصلت سلطنة عُمان تعزيز تمويل القطاع الاجتماعي خلال دورة البرنامج القطري، مستندة إلى ما تحقق في تحليل الحيّز المالي وجهود تعزيز كفاءة المالية العامة في السنوات السابقة. وقد توجت هذه الجهود بتحقيق توافق فني بين برنامج "استدامة" (البرنامج الوطني للاستدامة المالية)، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، على اعتماد **نهج موحّد لتمويل القطاعات الاجتماعية**. وجاء هذا التوافق انطلاقًا من إدراك مشترك بأن الإنفاق العام الكافي، المنتظم، والموجّه بكفاءة يشكل ركيزة أساسية للحفاظ على جودة واستدامة مخرجات قطاعي الصحة والتعليم. وفي هذا الإطار، أكدت الجهات المعنية أهمية تأمين مخصصات مالية كافية من وزارة المالية، بالتوازي مع رفع كفاءة الإنفاق داخل القطاعات ذات الصلة. كما تم الاتفاق على إعادة استثمار الفائض الناتج عن تحسين الكفاءة التشغيلية في وزارتي الصحة والتعليم مباشرة في الخدمات الصحية والتعليمية، بدلًا من إعادتها إلى الخزينة العامة، بما يسهم في استدامة تمويل الخدمات المقدمة للأطفال.

وخلال هذه الفترة، واستنادًا إلى تحليل الحيّز المالي المنفّذ في عام 2021، عملت اليونيسف بشكل وثيق مع وحدة المالية الكلية بوزارة المالية وبرنامج *"استدامة"* لضمان حماية موازنات القطاعات الاجتماعية ورفع كفاءتها. وأسهم هذا التعاون في تطوير **نموذج تمويلي** قائم على مبدأين مترابطين، يتمثلان في تخصيص موارد كافية لتلبية احتياجات الأطفال، وتعزيز كفاءة الإنفاق بما يحقق أعلى قيمة ممكنة لكل مبلغ يتم استثماره. كما أسهم هذا العمل في تعميق الفهم الوطني لمفاهيم إدارة المالية العامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة على تقييم مدى كفاية واستدامة التمويل في قطاعي الصحة والتعليم.

©يونيسف عُمان/الحارثي/2024

وفي إطار هذا التعاون الفني، نفّذت اليونيسف **برامج متخصصة لبناء القدرات** استهدفت وحدة المالية الكلية بوزارة المالية، حيث ركّزت على تطوير مهارات الكوادر في تحليل البيانات المالية، وفهم العلاقات الاقتصادية الكلية بين الإيرادات والمصروفات، ومتابعة المؤشرات المالية الرئيسة، إلى جانب تطبيق نماذج مالية مبسطة للتنبؤ بالإنفاق على القطاعات الاجتماعية في ظل سيناريوهات مالية مختلفة. كما مكنت هذه البرامج المشاركين من استخدام أدوات عملية لتقييم أثر التغيرات الاقتصادية والمالية على موازنات الصحة والتعليم، بما يعزز قدراتهم على التخطيط المالي الاستراتيجي وحماية الاستثمارات الموجهة للأطفال.

> عملت اليونيسف بشكل وثيق مع وحدة المالية الكلية بوزارة المالية وبرنامج "استدامة" لضمان حماية موازنات القطاعات الاجتماعية ورفع كفاءتها.

تعزيز توافر وجودة البيانات المتعلقة بالأطفال

تواصل سلطنة عُمان الاستثمار في تطوير **أنظمة البيانات الإدارية**، بما يضمن توفير معلومات منتظمة وموثوقة تدعم عمليات التخطيط وصنع القرار الإحصائي. كما يسهم إعداد منتجات معرفية واضحة وميسّرة مثل الموجزات السياساتية، ودراسات الحالة، والتقارير التحليلية في توثيق التجارب الوطنية الناجحة وإبراز أفضل الممارسات. وتدعم هذه المنتجات عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة، كما تسهم في تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين القطاعات المختلفة، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي.

ويرتكز دعم اليونيسف لأنظمة البيانات في السلطنة على مبدأ أساسي مفاده أن البيانات المكتملة والدقيقة، عند استخدامها بفاعلية، تقود إلى نتائج أفضل للأطفال. واستجابة لطلب سعادة الدكتور خليفة البرواني، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نظّمت اليونيسف **برنامجًا وطنيًا لبناء القدرات بعنوان "استخدام البيانات وتحليلها لدعم متخذي القرار"**، بمشاركة نحو 30 جهة حكومية. وركّز البرنامج على تعزيز القدرات التطبيقية لفرق التخطيط الحكومية في تحليل البيانات وتوظيفها، مع التركيز على قضايا ذات أولوية متصلة بحقوق الأطفال، مثل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية حقوق الطفل. كما أسهم البرنامج في دعم المشاركين على تحديد فجوات البيانات، وتعزيز مهارات التحليل، وتطوير آليات الربط المنهجي بين البيانات وصنع السياسات.

وشكّل **تعزيز نظم رصد ومتابعة التغذية أحد مجالات التركيز الأساسية**، من خلال تطوير أنظمة بيانات إدارية أكثر تكاملًا. وانطلاقًا من تقييم تشخيصي شمل جودة بيانات التغذية، ومسارات تدفق البيانات ابتداء من جمعها وحتى استخدامها، ومستوى نضج نظام المعلومات الصحية، دعمت اليونيسف إعداد "خارطة طريق لتعزيز بيانات رصد التغذية في سلطنة عُمان". وتوفّر هذه الخارطة إطارًا واضحًا وخطة عمل متكاملة تهدف لتحسين جودة البيانات، وتطوير مؤشرات متوافقة مع المعايير الدولية، وتعزيز أنظمة الرصد والمتابعة، وبناء القدرات الوطنية في توظيف بيانات التغذية لتحسين البرامج وتقييم السياسات. ولتحويل هذه التوجهات إلى أدوات عملية قابلة للاستخدام، دعمت اليونيسف **تطوير لوحة معلومات لرصد مؤشرات التغذية**، وتُعد نظامًا سهل الاستخدام يتيح متابعة المؤشرات بشكل آني للعاملين في القطاع الصحي. كما قدّمت تدريبًا عمليًا لوزارة الصحة حول إدخال البيانات، واحتساب المؤشرات، والتحديث الدوري للوحة، بما يسهم في تعزيز كفاءة استخدام البيانات في تحسين الخدمات الصحية.

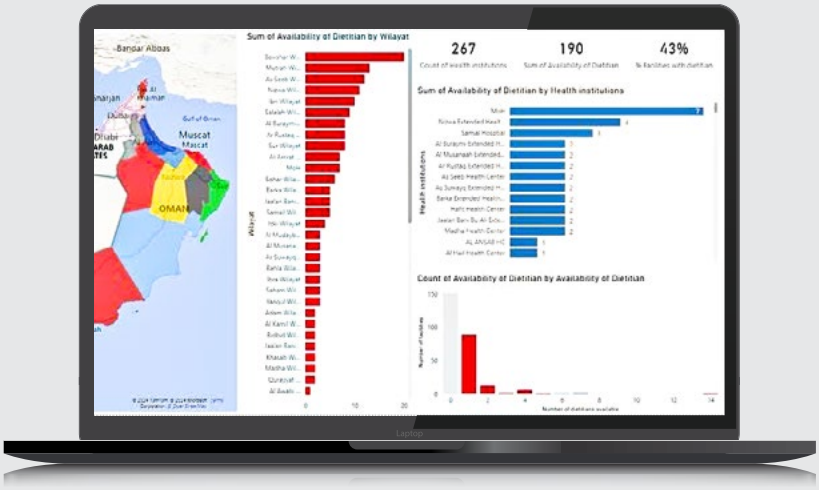

نظام الترصد القائم على البيانات | لوحة مؤشرات التغذية في سلطنة عُمان

الدكتور خليفة البرواني، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، والدكتورة سوميرا تشودري ممثلة اليونيسف في سلطنة عُمان، خلال جلسة متخصصة لبناء القدرات في مجال البيانات ©يونيسف عُمان/ 2025

وتشير الخبرة الدولية لليونيسف إلى أن البيانات الروتينية وحدها غير كافية لتكوين صورة شاملة عن أوضاع الأطفال، إذ تظل المسوحات الدورية أداة أساسية لاستقصاء المؤشرات المرتبطة بالاتجاهات والسلوكيات وبعض معدلات الانتشار. وفي هذا الإطار، دعمت اليونيسف مشاركة فريق فني من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في ورشة عمل إقليمية حول **المسح العنقودي متعدد المؤشرات** في عام 2023، كما يسّرت تنظيم نقاشات فنية متخصصة حول عدد من المحاور الرئيسة المرتبطة بالمسح، بما عزز الاستعدادات الفنية الوطنية لتنفيذه مستقبلا. ومن جانب آخر، واستجابة لطلب وزارة الصحة لتوفير بيانات محدثة تدعم تصميم البرامج الموجهة للأطفال، تواصل اليونيسف تقديم الدعم الفني لتنفيذ مسح وطني مرتقب يشمل مجالات **التغذية، وتنمية الطفولة المبكرة، والصحة الإنجابية**. ومن المتوقع أن يشكّل هذا المسح قاعدة بيانات مرجعية مهمة تسهم في توجيه السياسات المستقبلية، وقياس التقدم المحرز، وتعزيز البرامج الوطنية الرامية إلى تحسين صحة ونماء الأطفال والأمهات.

تعزيز توافر الأدلة والمعرفة

عملت اليونيسف بالتعاون مع شركائها على تطوير **منتجات معرفية** تهدف إلى توثيق التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان، واستخلاص الدروس المستفادة، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة، بما يدعم الحوار الوطني حول السياسات وتصميم البرامج المبنية على الأدلة.

ومن أبرز المحطات في هذا السياق تنفيذ **تقييم شامل لنهج "المدارس الصديقة للطفل"**، حيث تناول التقييم مدى ملاءمة وفعالية وكفاءة واتساق واستدامة وأثر المبادرة الوطنية التي تقودها وزارة التعليم، والهادفة إلى تعزيز بيئات تعليمية أكثر تركيزًا على الطفل، وأكثر عدالة وإتاحة واستجابة لاحتياجات جميع المتعلمين. واعتمد التقييم نهجًا تشاركيًا يضع الطفل في صميم العملية، من خلال الاستماع إلى آراء الأطفال من خلال مجموعات نقاشية وزيارات ميدانية لعدد من المدارس في محافظات مختارة، إلى جانب توثيق مرئيات المعلمين والإدارات المدرسية وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية عبر مقابلات متخصصة، بما أتاح عكس وجهات نظر متعددة حول العوامل التي تسهم في بناء بيئة مدرسية داعمة للطفل. وأسفر التقييم عن مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز جودة وعدالة بيئات التعلم، وتوجيه جهود التوسع في تطبيق معايير المدارس الصديقة للطفل على المستوى الوطني. ومن المتوقع أن تسهم هذه المخرجات في توجيه دورة البرنامج لعام 2026، بما يضمن تمكين جميع الأطفال بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال من الأسر منخفضة الدخل، وسكان المناطق البعيدة من التعلم والمشاركة والنماء في بيئات تعليمية دامجة وآمنة.

كما عملت اليونيسف بالتعاون مع وزارة التعليم على المشاركة في **المسح الإقليمي للحرارة**، الذي يتناول تأثيرات الحرارة وجودة الهواء على تعلّم الأطفال ورفاههم. ومن المتوقع صدور نتائج هذا المسح في مطلع عام 2026، بما يسهم في دعم السياسات الوطنية الرامية إلى تصميم مدارس أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وتوفير بيئات تعليمية آمنة ومحفّزة.

وفي السياق ذاته، تعاونت اليونيسف مع هيئة البيئة لإجراء **"تحليل المشهد المناخي للأطفال"**، بهدف دراسة تأثيرات تغيّر المناخ على رفاه الأطفال، من خلال مراجعة الأطر والسياسات القائمة، وتحديد الفجوات، واقتراح تدخلات استراتيجية تراعي احتياجات الأطفال. واعتمدت الدراسة نهجًا تشاركيًا ولا مركزيًا، بما يضمن تضمين تجارب الأطفال والشباب حتى سن 24 عامًا، وأولوياتهم وتحدياتهم، إلى جانب المبادرات المجتمعية في التكيف مع آثار التغير المناخي. وقد نُظّمت مخرجات الدراسة عبر قطاعات رئيسة تشمل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية. على أن يتم في عام 2026 ترجمة هذه التوصيات إلى **خطة عمل وطنية محددة الإطار الزمني ومتعددة القطاعات**، بما يضمن مواءمة السياسات والبرامج المناخية مع احتياجات الأطفال والشباب.

وفي إطار الاعتراف الدولي بكون سلطنة عُمان أول دولة في إقليم شرق المتوسط تحصل على شهادة دولية **للقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والزهري من الأم إلى الطفل** في عام 2022، قامت وزارة الصحة، بالتعاون مع اليونيسف وبدعم من منظمة الصحة العالمية، بإعداد توثيق شامل لتجربة السلطنة في هذا المجال. ويعكس هذا الإنجاز استثمارات طويلة الأمد في خدمات صحية مرنة، وبرامج توعوية فعّالة، وأنظمة متقدمة للرصد والمتابعة. كما يوثق التقرير مختلف مراحل التجربة، بدءًا من استراتيجيات الوقاية والتوعية المجتمعية، وصولًا إلى أنظمة الرصد المتقدمة، ويُعد نموذجًا يُحتذى به للدول الساعية لتحقيق أهداف القضاء على انتقال العدوى.

©يونيسف عُمان/الحارثي/2023

وعلى صعيد الابتكار في الرعاية الصحية الأولية، قدّمت اليونيسف دعمًا فنيًا لدراسة إمكانية إنشاء مركز إقليمي للابتكار في مجال الرعاية الصحية الأولية في سلطنة عُمان. وانسجامًا مع التوجه الوطني الرامي إلى تعزيز مكانة السلطنة **كمركز إقليمي للوجستيات والابتكار**، عملت اليونيسف بالتعاون مع مجموعة استشارية من الشركاء على إعداد خطة عمل متكاملة لتوجيه إنشاء المركز وتحديد آليات تشغيله وتوسّعه المستقبلي. إلا أن هذا التوجه لم يُستكمل خلال المرحلة الحالية نظرًا لأولويات وطنية أخرى.

وشهد قطاع التعليم وتنمية المهارات في سلطنة عُمان مرحلة مفصلية خلال دورة البرنامج، تمثلت في الانتقال من التركيز على مرحلة تطوير السياسات الأساسية إلى التوسع الوطني في تطبيق أنظمة تعليمية دامجة وعالية الجودة. وفي هذا الإطار، أنجزت اليونيسف بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان **تحليلًا شاملًا لأوضاع اليافعين والشباب**، تناول جودة التعليم، والصحة النفسية، والانتقال من التعليم إلى سوق العمل، والمعايير الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والجاهزية الرقمية، ومدى حصول الشباب على الإرشاد المهني ومهارات الحياة. واعتمدت الدراسة منهجية تجمع بين تحليل البيانات الكمية والنوعية، من خلال مجموعات نقاشية شملت الشباب والمعلمين وأولياء الأمور في مختلف محافظات السلطنة، بما أتاح فهمًا متكاملًا للعوامل المؤثرة في مسارات حياة الشباب. وقد تم مشاركة هذه المخرجات مع وزارة الثقافة والرياضة والشباب لدعم تطوير البرامج الموجهة للشباب والإسهام في صياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب.

كما دعمت اليونيسف تنفيذ **"تحليل المشهد لمبادرة جيل بلا حدود"**، والذي يُعد أول تقييم شامل لمنظومة المهارات لدى اليافعين والشباب في السلطنة، حيث تناول التحليل نظام التعليم، واتجاهات سوق العمل، ومستوى جاهزية الشباب للمشاركة في اقتصاد متسارع التغير. إلى جانب استعرض البرامج القائمة، وتحديد الفجوات في المهارات الرقمية والمهارات القابلة للنقل، وسلّط الضوء على فرص إشراك القطاع الخاص. وأكد التحليل أهمية بناء مسارات متكاملة تربط التعليم بفرص التوظيف وريادة الأعمال والمشاركة المجتمعية، بما يسهم في تطوير نهج وطني متكامل لتنمية الشباب. وفي هذا السياق، استكملت اليونيسف إعداد خارطة طريق وخطة تنفيذية تحدد التدخلات ذات الأولوية عبر مجالات التعليم والتدريب، والتوظيف، وريادة الأعمال، والمشاركة والعدالة.

وفي إطار تعزيز منظومة الأدلة الوطنية، تعاونت اليونيسف مع جامعة السلطان قابوس، ممثلة في كلية التربية، لإطلاق **دعوة لتقديم أوراق علمية لعدد خاص من مجلة بحثية، تركّز على قضايا الأطفال والأمهات.** وتهدف هذه المبادرة إلى إنتاج معرفة تطبيقية وتعزيز الحوار القائم على الأدلة حول القضايا الناشئة التي تمس الأطفال والأسر في سلطنة عُمان، على أن يتم نشر هذا العدد في عام 2026 تزامنًا مع الاحتفاء بمرور 55 عامًا على تواجد اليونيسف في السلطنة.

تعزيز تبادل المعرفة والخبرات

اضطلعت سلطنة عُمان بدور فاعل في الحوارات الإقليمية المعنية برفاه الطفل، حيث شارك وفد رسمي، بدعم من اليونيسف، في **"حوار دول الخليج العربية حول سياسات رفاه الطفل"** في عام 2023، إلى جانب نظرائه من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف تبادل الخبرات واستعراض الممارسات المبتكرة في مجال حماية الطفل. وأسهمت السلطنة في مناقشات تناولت خدمات الحماية الشاملة والعادلة، ودور الآباء، والسلامة الرقمية، والأطر السياساتية، وأهمية صون القيم الثقافية. واختُتمت الفعالية بجملة من التوصيات الموجهة إلى الدول المشاركة لتعزيز أنظمة حماية الطفل، حيث عكس الحضور العُماني مستوى متقدمًا من الالتزام والدور المتنامي في دعم نهج متكامل وشامل لحماية الطفل على مستوى المنطقة.

وفي عام 2024، تعاونت اليونيسف مع منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لتيسير **مشاركة سلطنة عُمان في اجتماع إقليمي رفيع المستوى حول قضايا الشباب.** وركّز الاجتماع على تعزيز التعلم وتنمية المهارات، ودعم الانتقال إلى العمل اللائق، لا سيما للفتيات والشابات. وضم الوفد العماني ممثلين من وزارة الثقافة والرياضة والشباب، ومركز الشباب، إضافة إلى عضو عُماني في المجموعة الاستشارية للشباب، بما أسهم في إدماج صوت الشباب بشكل فاعل في النقاشات الإقليمية وصياغة التوصيات.

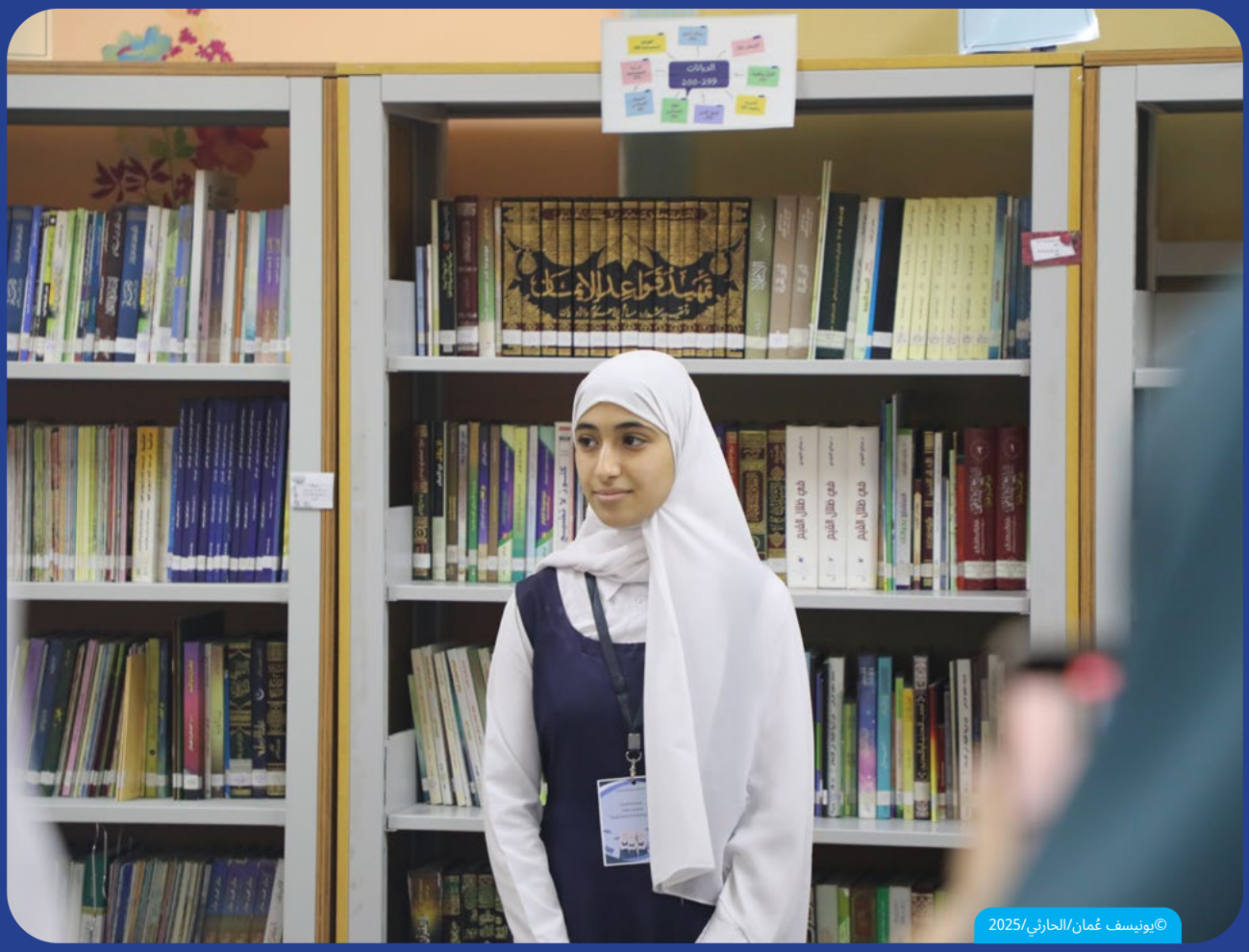

©يونيسف عُمان/الحارثي/2025

جلسة عصف ذهني خلال مؤتمر وزارات التنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي ©يونيسف عُمان/ 2023

وفي عام 2025، دعمت اليونيسف مشـاركة وفد عُماني رفيع المستوى، ضم ممثـلين من وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق الحماية الاجتماعية، في **جلسة حوارية لدول مجلس التعاون حول زيادة الوزن والسمنة لدى الأطفال.** وأتاح هذا الحوار الإقليمي للسـلطنة فرصة تبادل الخبرات مع الدول الشقيقة، ومراجعة السياسات والبرامج القائمة، وتحديد الأولويـات لتعزيز التكامل بين قطاعات الصحة والتعليم والغذاء، بما يسـهم في حماية رفاه الأطفال. وتكتسب هذه الجهـود أهمية خاصة في ضوء تسجيل نـسبة 4.2 بالمائة من الأطفال في السـلطنة ضمن فئة زيادة الوزن أو السـمنة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تبنّي استراتيجيات استباقية متعددة القطاعات تستجيب للتحولات في الأنماط التغذوية.

وفي إطـار الجهود المستمرة لتبادل الخبرات الوطنية مع الدول الأخرى، استضافت اليونيسف عددًا من الاجتماعات الاختصاصية للفرق الفنية لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشـمال إفريقيا في مسقط، بهدف تبـادل التجارب وتحديد أولويات العمل المشترك. وشملت هذه الاجتماعات الاختصاصية **اجتماع الفريق الفني للصحة والتغذية وفريق تغير المناخ** في عام 2023، **وفريق الحماية الاجتماعية** في عام 2024، **وفريق الاتصال والمناصرة** في عام 2025. ويعكس اختيار سـلطنة عُمان لاستضافة هذه الفعاليات مكانتها كشـريك إقليمي رائـد في تعزيز حقوق الطفل. ومن خلال العروض التقديمية والزيارات الميدانية والنقاشـات الفنية، اطّلع المشاركون على التجارب الوطنية في السـلطنة، بما أسـهم في تعزيز تبادل المعرفة وبناء شراكات فعالة.

وتُسهم هذه الجهود مجتمعة في تعزيز قاعدة الأدلة الداعمة لحقوق الطفل في سلطنة عُمان، وتعزيز حضورها الإقليمي بوصفها منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات التنمية الاجتماعية المرتكزة على الطفل.

02 المـــمـــكـــوّن

الأنظمة والخدمات

©يونيسف عُمان/الحارثي/2025

المكوّن 2:
الأنظمة والخدمات

تنمية الطفولة المبكرة والتغذية والتعليم

©يونيسف عُمان/الحارثي/2024

تُعد السنوات الثماني الأولى من حياة الطفل الأساس الذي تُبنى عليه مسارات التنمية البشرية، حيث تشهد القدرات الفكرية أسرع مراحل نموها، وتتشكّل ملامح الهوية، والأسس المعرفية والاجتماعية والسلوكية، وتُغرس بذور الإمكانات المستقبلية. وتمثل هذه المرحلة نافذة استثمارية ذات عائد طويل الأمد فلإعداد أجيال قادرة على الإسهام في بناء مستقبل سلطنة عمان كقادة ومبتكرين ومواطنين فاعلين. وانطلاقًا من ذلك، عملت اليونيسف بشكل وثيق مع حكومة سلطنة عُمان لتعزيز مكانة تنمية الطفولة المبكرة كأولوية وطنية مشتركة ضمن السياسات والبرامج القطاعية ذات الصلة. وبقيادة وزارة التعليم، وبالتنسيق الوثيق مع الجهات المعنية، لا سيما وزارة التنمية الاجتماعية، شرعت الجهود الوطنية في ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات عملية. وشمل ذلك دراسة سيناريوهات متعددة للتنفيذ، وإعداد استراتيجية متكاملة للتكلفة والتمويل، وتقديم خيارات مرنة قائمة على الأدلة لدعم تطبيق التعليم ما قبل المدرسي الشامل. وقد تُوّجت هذه الجهود في مطلع عام 2025 بإعداد خارطة طريق وطنية تفصيلية تهدف إلى تحقيق **الإتاحة الشاملة للتعليم قبل المدرسي بحلول عام 2040**، تضمنت مراحل تنفيذ تدريجية، وآليات واضحة للتوسع المستدام، إلى جانب تعزيز التوجه نحو تعزيز الاستثمار العام طويل الأمد في هذا القطاع.

كما أثمرت هذه الشراكات عن إنجاز نوعي تمثّل في استكمال دراسة شاملة لإنشاء **مراكز متكاملة لتنمية الطفولة المبكرة** في مختلف أنحاء السلطنة. وبدعم فني من اليونيسف، تم تصميم نموذج يتيح للأسر الحصول على خدمات الصحة والتغذية والحماية والتعليم المبكر في موقع واحد. وتستهدف هذه المراكز الأطفال في الفئة العمرية من 0 إلى 6 سنوات، مع تقديم خدمات ممتدة للأطفال ذوي الإعاقة حتى سن 8 سنوات، بما يشمل خدمات التأهيل والدعم الدامج.

وقد أسـهمت وزارتا التعليم والصحة بدور محـوري في وضع المعايير الوطنية الخاصة بالتعليم المبكر والتغذية وخدمات الإدماج، بما شـكّل الأساس الفني لنموذج متكامل وسـهل الوصول. وبحلـول عام 2025، تبلورت هذه الجهود في خارطة طريق وطنية واضحة لإنشـاء مـركز وطني نموذجي في محافظة مسقط،

> عملت اليونيسف بشكل وثيق مع حكومة سلطنة عُمان لتعزيز مكانة تنمية الطفولة المبكرة كأولوية وطنية مشتركة

©يونيسف عُمان/تراغو/2023

صورة جماعية في مكتب اليونيسف بتونس خلال زيارة استطلاعية بمشاركة وفود من وزارات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية ©يونيسف عُمان/ 2024

ليكـون مرجعًا لمعايير الجودة وتكامل الخدمات، على أن يتبع ذلك التوسـع التدريجي لإنشـاء ما يصل إلى 20 مركزًا إقليميًا بحلول عام 2040.

وروعي في تصميـم هذه المراكز اعتماد نهج قائم على الشـمول، بما يضمن إتاحة الخدمـات لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال من الأسـر منخفضة الدخل، وسكان المناطق البعيـدة، بما يكفل تكافؤ الفرص في الوصـول إلى خدمات تنمية الطفولة المبكـرة، ويدعم نماء جميع الأطفال في السـلطنة وازدهارهم على قدم المساواة.

وفي إطـار تعزيز خدمات صحة الأم والطفل، أسهمت اليونيسف، بقيادة وزارة الصـحة، في إعادة تفعيل مبادرة **"المستشفيات الصديقة للطفل"**، والتي تهـدف إلى تحسين جودة خدمات الأمـومة وحديثي الولادة، من خلال تعزيز ممارسـات الرعاية أثناء الولادة، وتشجيع الرضاعة الطبيعية المبكرة، والارتقاء بمعاييـر الخدمات الصحية. وحتى تاريخه، حصل مستشفيان في السلطنة، - مستشفـى خولة ومستشفى البريمي- على الاعتماد ضمن هذه المبادرة، في خطـوة مهمة نحو توسيع نطاق خدمات الأمومة والطفولة عالية الجودة.

كمـا نظّمت اليونيسف **زيارة استطلاعية إلى الجمهورية التونسية**، بمشاركة ممثـلين من وزارات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، للاطلاع على التجربة التونـسية في تحقيق معدلات مرتفعة للالتحـاق بالتعليم المبكر، ونماذج مراكز تنمية الطفولة، وممارسـات إدماج ذوي الإعاقة، وأنظمة إدارة حالات حماية الطفل، وآليات الحماية الاجتماعية. وأسـهمت هذه الزيارة في تعزيز تبادل الخبـرات الإقليمية، ودعم تطوير توصيات عمـلية من شأنها تحسين خدمات رعاية الطفـل وتنمية الطفولة المبكرة في سلطنة عُمان.

> حتى تاريخه، حصل مستشفيان في سلطنة عُمان - مستشفى خولة ومستشفى البريمي- على الاعتماد ضمن مبادرة "المستشفيات الصديقة للطفل"

حماية الطفل

تؤكد سلطنة عُمان التزامها الراسخ بحماية الطفل، وهو ما يتجلى بوضوح في قانون الطفل الصادر في عام 2014. وانطلاقًا من نهج يركّز على تعزيز النظم، دعمت اليونيسف الحكومة في موائمة الأطر التشريعية مع الممارسات المهنية للعمل الاجتماعي، إلى جانب دعم الجهود الوقائية على مستوى المجتمع، ضمن منظومة وطنية متكاملة، بما يضمن عدم إغفال أي طفل في حالات العنف أو الإهمال أو الإساءة.

صورة جماعية خلال حفل إطلاق الدليل الاسترشادي لحماية الطفل في سلطنة عمان ©يونيسف عُمان/ 2025

وبناءً على طلب وزارة التنمية الاجتماعية، ومنذ عام 2023، يسّرت اليونيسف سلسلة من اللقاءات الاستراتيجية الثنائية مع وزارات التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم، إلى جانب الجهات الشرطية والقضائية وغيرها من الجهات المعنية، بهدف تحديث **دليل حماية الطفل** ووضع إطار إجرائي موحّد ينظم أدوار ومسؤوليات جميع الشركاء. وفي منتصف عام 2025، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية النسخة المحدّثة من الدليل، الذي بات يشكّل مرجعية وطنية لتنظيم الاستجابة المتكاملة متعددة القطاعات، حيث يحدّد مسارات الإحالة بشكل واضح، ويصنّف مستويات الإساءة وفق أفضل الممارسات الدولية، ويضمن مواءمة الإجراءات مع الأدوار والاختصاصات المعتمدة لكل جهة.

وإدراكًا لأهمية تعزيز القدرات الميدانية بالتوازي مع توحيد الإجراءات، تم إطلاق برنامج وطني **لإعداد المدربين** استهدف 40 أخصائيًا اجتماعيًا من مختلف محافظات السلطنة، شمل كوادر من وزارات التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة. وركّز البرنامج على التطبيق العملي للدليل، وتعزيز قدرات المشاركين على التعرف على حالات الإساءة والإبلاغ عنها وإدارتها. ومن خلال منهجية قائمة على التعلم بالممارسة، اكتسب المشاركون خبرات عملية في إدارة الحالات وتطبيق البروتوكولات الوطنية، بما يمهّد لتوسيع نطاق البرنامج على المستوى الوطني خلال المرحلة المقبلة. وفي إطار التطوير المستقبلي، تتواصل الجهود الرامية إلى **أتمتة نظام إدارة حالات حماية الطفل** عبر تطوير منصة إلكترونية متكاملة، بما يسهم في تسريع الكشف عن الأطفال المعرّضين للخطر، وتعزيز تبادل البيانات بين الجهات المعنية، وتحسين متابعة الحالات من قبل لجان حماية الطفل متعددة القطاعات، في خطوة مهمة نحو بناء نظام حماية يعتمد على الحلول التقنية.

وفي جانب **الصحة النفسية، وبوصفها أحد المكونات الأساسية لمنظومة حماية الطفل**، دعمت اليونيسف وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية في تنفيذ برنامج وطني لتعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال واليافعين وأولياء الأمور. واستنادًا إلى بناء قدرات وطنية سابقة، تم إعداد كادر وطني يضم 28 مدربًا معتمدًا، تولّى تقديم التدريب والدعم في المدارس والمجتمعات. وقد انطلق هذا البرنامج في الأصل استجابة لتداعيات جائحة كوفيد19- على الصحة النفسية للأطفال، وأسهم في تعزيز بيئة رعاية أكثر قدرة على الاستجابة، وأكثر تركيزًا على احتياجات الطفل على مستوى السلطنة.

صورة جماعية خلال تدريب إعداد مدرب في مجال حماية الطفل ©يونيسف عُمان/ 2025

©يونيسف عُمان/الحارثي/2025

الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا

في عام 2023، شهدت سلطنة عُمان تحولًا سياسيًا محوريًا باعتماد قانون الحماية الاجتماعية (2023/52)، والذي مثّل خطوة تحولية جمعت بين أنظمة الحماية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات ضمن إطار وطني موحّد وشامل. وقد شكّل هذا القانون انتقالًا تاريخيًا نحو نظام حماية اجتماعية شامل قائم على الحقوق، يهدف إلى ضمان ألا تُقيد الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية فرص أي طفل في بناء مستقبله.

بدأ تنفيذ القانون في عام 2024 من خلال تطبيق حزمة متكاملة من المنافع، شملت منافع نقدية شاملة للأطفال، ومنافع لكبار السن، ومنافع متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب استحقاقات موجهة داعمة للأسرة، مثل تمديد إجازة الأمومة واستحداث إجازة الأبوة. وجدير بالذكر أنه تم تمديد إجازة الأمومة إلى 98 يومًا، واستحداث إجازة أبوة مدفوعة الأجر تصل إلى 7 أيام، بما يعزز تكافؤ الفرص منذ بداية حياة الطفل، ويدعم مشاركة المرأة في سوق العمل.

أدّى **إقرار قانون الحماية الاجتماعية** كذلك إلى إنشاء **"صندوق الحماية الاجتماعية"**، الذي أُنيطت به مهمة الإشراف على تنفيذ القانون وضمان إيصال المنافع بكفاءة وعدالة. وفي ظل هذه التطورات السياسية الجوهرية، تعمل منظمة **اليونيسف**، بالتعاون مع **منظمة العمل الدولية**، على دعم صندوق الحماية الاجتماعية في توثيق التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان، وذلك للإسهام في تبادل المعرفة على المستويين الإقليمي والعالمي. وتركز هذه الجهود على توثيق التقدم المنهجي للتحولات في السياسات، والابتكارات المؤسسية، وتجارب التنفيذ التي أسهمت في اعتماد قانون الحماية الاجتماعية، مع إبراز الدروس المستفادة، والممارسات الجيدة، والرؤى التي من شأنها توجيه عملية تطوير السياسات مستقبلًا.

> في عام 2023، شهدت سلطنة عُمان تحولًا سياسيًا محوريًا باعتماد قانون الحماية الاجتماعية (2023/52)

الدكتور فيصل الفارسي، الرئيس التنفيذي لصندوق الحماية الاجتماعية، يكرّم الدكتور بلال الكسواني، مدير البرامج في اليونيسف، تقديرًا لجهوده ©يونيسف عُمان/ 2025

مبادرة "تحوّل" تُنفَّذ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لصالح صندوق الحماية الاجتماعية ©يونيسف عُمان/ الحارثي/ 2025

نظرًا لحجم وتعقيد هذه التحولات، يظل تعزيز النُظم وبناء القدرات المؤسسية عنصرا أساسيًا لضمان فعالية التنفيذ واستدامته. وفي هذا الإطار،تعمل منظمة اليونيسف ومنظمة العمل الدولية على دعم صندوق الحماية الاجتماعية في **تطوير نظام متكامل للرصد والتقييم (M&E)** يدمج البيانات العابرة للقطاعات ضمن منصة موحّدة، بما يمكّن الحكومة من تتبّع النتائج، وتعديل البرامج، وتقييم العائد الاستثماري على المدى الطويل.

كما تشمل الجهود مبادرة مشتركة إضافية في تنفيذ **تدريبات TRANSFORM المتخصصة**، الهادفة إلى تعزيز قدرات القوى العاملة في مجال الحماية الاجتماعية. بما يشمل الأطر القانونية، وتحديد المستفيدين، وإدارة البرامج، والحوكمة، ونظم إدارة المعلومات، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، بما يزوّد الممارسين وصنّاع السياسات بالمهارات اللازمة لإدارة نظام حماية اجتماعية حديث ومتعدد القطاعات.

في مجال **إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة**، قدّمت منظمة اليونيسف دعمًا فنيًا مكثفًا لتعزيز القدرات على المستويين السياساتي والنُظمي. وشمل ذلك تطوير معايير الأهلية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم إنشاء نظام وطني لتصنيف الإعاقة الوظيفية.

وقد جرى تدريب 88 أخصائيًا اجتماعيًا من وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، إلى جانب جهات ذات صلة، على أداة تحديد الإعاقة الوظيفية والتصنيف الدولي للأداء الوظيفي والإعاقة والصحة. ويسهم ذلك في ضمان تصميم منافع الإعاقة بما يتناسب مع الاحتياجات الوظيفية الفردية، وربط الأسر بالخدمات العلاجية، والأجهزة المساعدة، والخدمات الأساسية التي تدعم رفاه الأطفال.

استنادًا إلى هذه الأسس، تمضي سلطنة عُمان قدمًا نحو اعتماد **نموذج "النقد مقابل الخدمات (Cash Plus)"**، إدراكًا منها بأن التحويلات النقدية تكون أكثر أثرًا عندما تُستكمل بحزمة من الخدمات اجتماعية. ويهدف النموذج الجاري تطويره إلى الربط المنهجي بين المستفيدين—ولا سيما الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة—وبين الخدمات الأساسية في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، وتنمية الطفولة المبكرة. ومن المقرر استكمال التصميم الكامل والتشغيل الفعلي لنظام الـ"Cash Plus" بحلول عام 2026.

> **تعمل منظمة اليونيسف ومنظمة العمل الدولية على دعم صندوق الحماية الاجتماعية في تطوير نظام متكامل للرصد والتقييم (M&E)**

التغيير الاجتماعي والسلوكي

واصلت سلطنة عُمان تعزيز الجهود الوطنية في مجال **التغيير الاجتماعي والسلوكي (SBC)**، استنادًا إلى الاستراتيجية الوطنية للتغيير الاجتماعي والسلوكي التي تم اعتمادها مطلع عام 2021. وتركّز الاستراتيجية على 23 سلوكًا ذي أولوية، مرتبطًا بتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة (IECD)، والقضاء على العنف ضد الأطفال، وتعزيز إدماج الأطفال ذوي الإعاقة. وقد صُمّمت الاستراتيجية ليتم تنفيذها على سبع مراحل على مدى ثلاث سنوات، حيث أُحرز تقدم أولي في عام 2022 تمثّل في مراجعة إطار الرصد والتقييم، وتطوير أداة مسح قائمة على الهاتف المحمول لتوليد بيانات خط الأساس اللازمة لحملات تغيير السلوك. إلا أنه، وعلى الرغم من هذه الاستعدادات الفنية، لم يحصل تنفيذ المسح الهاتفي على أولويةً للتنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

شهد التزام سلطنة عُمان الراسخ بتعزيز **التربية الإيجابية** تقدمًا ملحوظًا خلال الفترة 2023–2025. ففي عام 2024، وبمناسبة الاحتفال بـ **شهر الأبوة والأمومة** في يونيو، عقدت منظمة اليونيسف شراكة مع وزارة الإعلام للترويج لمبادئ التربية الإيجابية والدور المحوري للأسر في تنمية الطفولة المبكرة (ECD). و ركّزت الحملة على إيصال رسائل توعوية في مجالات الصحة، والتغذية، وحماية الطفل، والتعلّم المبكر، وإدماج الإعاقة. كما شارك في المبادرة قادة مجتمعيون وخبراء فنيون ومؤثّرون على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أسهم في تحقيق تفاعل قوي على وسائل التواصل الاجتماعي، ما أسهم في تحقيق تفاعل مجتمعي واسع.

استنادًا إلى الاستراتيجية الوطنية، نفذت منظمة اليونيسف، بالتعاون مع وزارة الصحة، برامج تدريبية حول التربية الإيجابية استهدفت المثقفين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين، بهدف تزويد الكوادر العاملة في الخطوط الأمامية بإرشادات عملية حول التغذية الاستجابية، والتحفيز المبكر، والانضباط الإيجابي. وقد أسهم إعداد هؤلاء الميسّرين المدرّبين في تمكينهم من أداء دور فاعل بوصفهم رواد للتغيير على مستوى المجتمع، من خلال تقديم جلسات إرشاد فردية للآباء ومقدّمي الرعاية في مختلف أنحاء السلطنة، وتعزيز دور الأسر والمجتمعات بوصفها ركائز أساسية لرفاه الأطفال.

وفد من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خلال زيارة استطلاعية إلى جامعة الأزهر في القاهرة ©يونيسف عُمان/ 2025

وفي هذا السياق، تحقق إنجاز بارز من خلال قيام وزارة الصحة بإدماج رصد **التوعية الوالدية ضمن المنصة الوطنية *"الشفاء"***. وقد أتاح ذلك التسجيل المنهجي والإبلاغ عن جلسات التوعية التي ينفذها العاملون الصحيون. وبحلول منتصف عام 2025، أظهرت البيانات المسجّلة عبر المنصة أن 1,321 مستفيدًا تلقّوا جلسات إرشاد فردية حول التحفيز المبكر والرعاية الاستجابية، شملت 572 أمًا (43.3%)، و734 أبًا (55.6%)، و15 من مقدّمي الرعاية (1.1%).

كما واصل برنامج **التربية الإيجابية في التوسع** من خلال مبادرات تدريب المدرّبين (ToT) بالتعاون مع كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية. إذ ركّز برنامج تدريب المدرّبين لوزارة التربية والتعليم على أولويات البيئة المدرسية، مثل الوقاية من التنمّر، وتعزيز الصحة النفسية للأطفال، وترسيخ الانضباط الإيجابي داخل بيئات التعلّم. في حين عزّز برنامج تدريب المدرّبين لوزارة التنمية الاجتماعية البعد الاجتماعي للبرنامج، من خلال تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من تقديم دعم أكثر فعالية للأسر الأكثر احتياجا، والتعرّف المبكر على المخاطر، وتعزيز الرعاية الحاضنة في مختلف البيئات المجتمعية.

ولتعزيز الأسس المجتمعية والثقافية للتربية الإيجابية بشكل أكبر، نظّمت منظمة اليونيسف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، **زيارة دراسية إلى جامعة الأزهر الشريف** في أواخر عام 2025. هدفت هذه الزيارة إلى تعريف القيادات الدينية بمنهجيات تربوية مستندة إلى المبادئ الإسلامية، بما يسهم في ضمان وصول رسائل حماية الطفل والرعاية الحاضنة بشكل أعمق وأكثر تأثيرًا لدى الأسر العُمانية.

على مدار العام، واصلت منظمة اليونيسف إنتاج ونشر مجموعة واسعة من رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي (SBC) التي تناولت حماية الطفل، والحد من الوصم المرتبط بالإعاقة، والتغذية، وغيرها من القضايا الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك الاستعداد للكوارث المناخية. وخلال الفترة الأولى من عام 2022، واصلت اليونيسف أيضًا جهودها في مجال التواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمع ذات الصلة بجائحة كوفيد 19. ومع تراجع أعداد الإصابات عقب نجاح حملات التطعيم، تعاونت اليونيسف مع وزارة الصحة على الترويج لممارسات النظافة الجيدة وتدابير الوقاية من خلال محتوى توعوي على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي عام 2024، شكّلت الشراكة البارزة مع وزارة الإعلام ووزارة التنمية الاجتماعية محورًا لتعزيز **الحد من مخاطر الكوارث بالنسبة للأطفال**، من خلال رفع الوعي بمخاطر الفيضانات في الأودية خلال موسم الأمطار. كما دعمت اليونيسف جهود وزارة التنمية الاجتماعية في إشراك المجتمع خلال موسم الخريف في صلالة، بهدف تعزيز الوعي بحماية الأطفال من المخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ في جنوب سلطنة عُمان.

ثالثًا: ممكنات تحقيق النتائج

على مدار فترة برنامج التعاون للأعوام 2022–2025، تشكّلت نتائج منظمة اليونيسف لصالح الأطفال من خلال تكامل منهجي لجهود الاتصال والمناصرة والشراكات، التي عملت معًا بشكل استراتيجي على حشد طيف واسع من أصحاب المصلحة حول رؤية مشتركة لمستقبل الأطفال. وعلى وجه التحديد، أسهمت أنشطة الاتصال في تعزيز المشاركة العامة والتفاعل المجتمعي؛ بينما دعمت جهود المناصرة الحوار السياساتي المستدام والتأثير في السياسات؛ وساعدت الشراكات على توسيع نطاق النتائج وضمان استدامتها. وقد أسهم هذا التكامل في ربط الإصلاحات الوطنية بتجارب الناس اليومية، وتعزيز فهم التقدم المحرز لصالح الأطفال على نطاق واسع، تأمين الدعم المجتمعي والمؤسسي اللازم له.

(أ) إبراز أصوات الأطفال من خلال الاتصال الاستراتيجي

على امتداد فترة تنفيذ البرنامج، عززت منظمة اليونيسف جهودها في مجال الاتصال الاستراتيجي بهدف إشراك الجمهور وإنشاء منصات تتيح المشاركة الفاعلة، مع إيلاء اهتمام خاص لإبراز أصوات الأطفال وإدماجها في الخطاب العام.

في المراحل الأولى من برنامج التعاون، ركّزت الجهود على تحسين الظهور بشكل لعام من خلال المنصات الرقمية، والتواصل الإعلامي، وإطلاق محتوى عربي مبسّط ومتاح، بما أتاح وصولًا أوسع إلى المعلومات المتعلقة بقضايا الأطفال. شكّل تعزيز الاستماع إلى أصوات الأطفال وإبرازها محورًا أساسيًا في هذه الجهود، ؛ حيث سعت اليونيسف إلى تيسير منصات تمكّن الأطفال والشباب من التعبير عن آرائهم، ومشاركة تجاربهم، والمساهمة في النقاشات المتعلقة بمستقبلهم. ويعكس هذا النهج إدراكًا بأن التقدم لصالح الأطفال يعتمد على عمليات شاملة تضعهم في صميم الاهتمام.

وفي عام 2022، عيّنت اليونيسف في سلطنة عُمان الإعلامي قصي منصور كمؤثر عن حقوق الطفل" دعما لجهود مشاركة الأطفال وإشراكهم. وبالاستفادة من حضوره الإعلامي، عمل قصي منصور على تعزيز إيصال أصوات الأطفال عبر مختلف المنصات، وأدار نقاشات مباشرة معهم، وأسهم في إعداد مجموعة متنوعة من المواد الإعلامية والمشاركات العامة. ومن خلال الفعاليات، والحملات، والمحتوى الرقمي، أتيحت مساحات آمنة للأطفال للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، بما أسهم في ترسيخ أهمية الاستماع إليهم، وتعزيز دورهم الفاعل في الحوار المجتمعي وفي مسارات التأثير وصنع القرار.

قصي منصور، سفير حقوق الطفل لدى اليونيسف في عُمان، خلال زيارة مدرسية ©يونيسف عُمان/ العبدلي/ 2022

يوم للأطـفال... وبأصواتـهم

أصبحت مشاركة الأطفال ركيزة محورية في نهج تفاعل منظمة اليونيسف، لا سيما من خلال الاحتفاء باليوم العالمي للطفل. وقد تطورت هذه المناسبة لتتحول إلى منصة وطنية تتيح للأطفال والشباب فرصة التفاعل المباشر مع صُنّاع القرار، ومشاركة آرائهم ووجهات نظرهم حول القضايا التي تهمهم.

على مدى فترة تنفيذ البرنامج، تم عقد 11 حلقة نقاشية بمشاركة أكثر من 100 طفل في ست محافظات مختلفة، إضافة إلى محافظة مسقط، حيث ركّزت كل حلقة على الأولويات المحلية مع ضمان تمثيل شامل ومتنوع لأطفال. وقد جمعت هذه الحوارات الأطفال مع مسؤولين حكوميين على أعلى المستويات—ولا سيما معالي الوزراء، وسعادة المحافظين، والولاة—ضمن نقاشات منظمة، تولّى خلالها الأطفال قيادة الحوار حول قضايا ذات أولوية مثل التعليم، والسلامة، والصحة النفسية، والحياة الرقمية.

وقد نُفّذت العديد من هذه النقاشات بالشراكة مع جمعية الأطفال أولاً وجهات أخرى مناصرة لحقوق الطفل، من بينها اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان. بما أسهم في تعزيز الطابع المؤسسي لهذه المنصات، وترسيخ مبدأ مشاركة الأطفال بوصفهم فاعلين أساسيين في الحوار الوطني وصنع القرار المتعلّق بمستقبلهم.

"أشعر بفخر كبير لمشاركتي في هذا الحوار، الذي يعكس اهتمام سلطنة عُمان بالتعزّف على أحلامنا وطموحاتنا، وقد شجّعني على التعبير عن رأيي في القضايا التي تهمني، وهو ما أعتقد أنه سينعكس إيجابًا على مستقبلي، إذ دفعني للتفكير الجاد فيه"

فاطمة، 17 عامًا، من صلالة، عن تجربتها في الحوار مع محافظ ظفار.

أسهمت هذه المشاركات في توفير رؤى قيّمة دعمت جهود المناصرة، وعزّزت من ملاءمة المبادرات الوطنية لاحتياجات الأطفال. كما أكّدت على أهمية الاستماع إلى الأطفال بوصفهم مساهمين فاعلين في المجتمع. وتركّزت النقاشات حول قضايا الإدماج، وتغيّر المناخ، وإمكانية الوصول إلى الخدمات.

"أتطلع إلى مواصلة تعليمي، شأني شأن بقية الطلبة، وآمل ألا يقتصر تعليمي على الصف التاسع. وأتقدم بطلب صادق إلى وزارة التربية والتعليم للنظر بعناية في طلبي."

سبأ، 15 عامًا، من نزوى، معبّرة عن رغبتها في الإدماج بصفتها شخصًا ذا إعاقة ذهنية.

ومن خلال توفير مساحات آمنة ومنتظمة للحوار، أسهمت منظمة اليونيسف في ترسيخ أصوات الأطفال ضمن النقاشات الوطنية، وتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية.

©يونيسف عُمان/تراغو/2022

صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد خلال مشاركتها في جلسة حوارية بمكتبة الأطفال

©يونيسف عُمان/2025

صورة جماعية للجلسة الحوارية بولاية إبراء 2025

©يونيسف عُمان/2023

مجموعة من الطالبات
خلال الجلسة الحوارية
بولاية صحار

تسليم شهادات المشاركة للطالبات
المشاركات في الجلسة الحوارية بولاية نزوى

©يونيسف عُمان/2024

الجلسة الحوارية مع الطلبة
بحضور والي نزوى ورئيس
اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

©يونيسف عُمان/2024

©يونيسف عُمان/تراغو/2022

طالب من ذوي الإعاقة
يتحدث خلال الجلسة
الحوارية التي نظمتها
وزارة التعليم

©يونيسف عُمان/2024

مجموعة من الطلبة في الجلسة
الحوارية بولاية صور

©يونيسف عُمان/تراغو/2022

صورة جماعية مع الطلبة المشاركين في الجلسة
الحوارية التي نظمتها وزارة التنمية الاجتماعية

قدّمت اليونيسف محاضرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس حول التغيير السلوكي من منظور المنظمات غير الربحية. ©اليونيسف عُمان/ الحارثي/ 2024

ولضمان أن تعكس السياسات المناخية وجهات نظر الشباب، أطلقت منظمة اليونيسف **منصة "U Report"** في عام 2023 حيث شارك أكثر من 500 شاب وشابة في استطلاعات رأي ركّزت على قضايا المناخ، حيث أشار معظم المشاركين الذين تراوحت أعمارهم بين 14 و19 عامًا إلى أهمية الحلول المحلية المستندة إلى الطبيعة—مثل التشجير وزيادة الغطاء النباتي—في تحسين أنماط هطول الأمطار وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة فترات الأنواء المناخية. أسهمت هذه النتائج في توجيه **مشاركة اليونيسف في مؤتمر الأطراف COP28**، حيث شاركت المنظمة، بدعوة من الحكومة، في جلسة حوارية تحت عنوان "الارتقاء نحو المستقبل: تمكين الشباب في التألق في المجال المناخي". شكّل هذا الحدث منصة محورية للتفاعل مع وفود الشباب، والجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، ولإبراز الأدلة المستمدة من منصة U Report ضمن جهود المناصرة الرامية إلى إدماج أصوات الأطفال والشباب في السياسات المناخية.

و على صعيد آخر، وتلبية لطلب وزارة التنمية الاجتماعية، قامت منظمة اليونيسف باستعراض نماذج إقليمية لإنشاء هياكل مستدامة لمشاركة الشباب، من خلال **مبادرة برلمان الطفل** متعددة القطاعات. أتاح تبادل الخبرات هذا، الذي شارك فيه ممثلون حكوميون ومكاتب اليونيسف من العراق والمغرب، فرصة قيّمة للإطلاع على آليات متقدمة لتمكين الأطفال من المشاركة المباشرة في الحوار الوطني.

أما حول تعزيز تمثيل الأطفال في الحيّز العام، عقدت منظمة اليونيسف شراكة مع وزارة الإعلام وجامعة السلطان قابوس وشركة سابكو للإعلام لتدريب أكثر من 50 مهنيًا إعلاميًا على مبادئ التغطية الإعلامية **الأخلاقية والحساسة لقضايا الطفل**. أسهمت هذه المبادرة في بناء شبكة من الإعلاميين الممارسين القادرين على حماية حقوق الأطفال بشكل أفضل عبر المنصات الرقمية والتقليدية. كما عزّزت جولة ثانية من التدريبات الإعلامية، نُفذت بالتعاون مع وزارة الإعلام في أواخر عام 2025، القدرات الوطنية في مجال الإعلام المبنى على الأخلاقيات وحماية حقوق الأطفال في البيئة الرقمية.

> **عقدت منظمة اليونيسف شراكة مع وزارة الإعلام وجامعة السلطان قابوس وشركة سابكو للإعلام لتدريب كثر من 50 مهنيًا إعلاميًا على مبادئ التغطية الإعلامية الأخلاقية والحساسة لقضايا الطفل.**

Why Childhood Matters: A Message from Sulta...
Why Childhood Matters: A Message from Qusa...
Why Childhood Matters: A Message from Fatm...
Why Childhood Matters: A Message from Ibtiha...
Why Childhood Matters: A Message from Moos...

Why Childhood Matters: A Message from Dr ...
Why Childhood Matters: A Message from Ali Al...

و من منطلق تـعزّيز التفاعل المجتمعي استنادا على مبادرات وطنية للتـوعية، تـم العمل على حملات مختلفة من بينها **حملة #أطفالنا_أولويتنـا، التي وصـلت إلى ما يُقدَّر بنحو 3 ملايين شخص** خلال الفترة من مارس إلى أغسـطس 2023، مما يعكس اهتمامًا مجتمعيًا واسـعًا برفاه الأطفال. كما استفادت حملة **"الاستماع إلى المستقبـل"** من منصات التواصل الاجتماعي والإذاعة والمؤثّرين لتعزيز رسـائل حماية الطفل، والتعلّم المبكر، والتربية الإيجابية. وشـهدت أنشطة **التواصل المجتمعي** مزيدًا من التوسّع من خلال مشـاركة اليونيسف في فعاليات جماهيرية كبرى، من بينها معرض مسقـط الـدولي للكتاب في عام 2025، والمؤتمرات الوطنية المعنية بالطفـولة في عامي 2023 و2025. وقد أتاحت هذه المنصات التفاعل المباشـر مع آلاف الأطفال ومقدّمي الرعاية من خلال جلسـات تفاعـلية تناولت حقوق الطفل، والسلامة الرقمية، ومبادئ الإدماج، بما أسـهم في تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ ثقافة المشـاركة.

تطور نمو منصات التواصل الاجتماعي يناير 2022-2025

عدد المتابعين +22%

2022	2025
43,800	53,606

معدل التفاعل -11%

2022	2025
4.83%	4.30%

عدد المنشورات -30%

2022	2025
1,300	915

معدل الظهور +20%

2022	2025
332k	398k

(ب) الاستفادة من الخبرات العالمية والإقليمية لدعم المناصرة الوطنية

يُشكّل الدفاع المنهجي والمتواصل عن حقوق الأطفال ركيزةً أساسية في استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ويُعد عنصرًا محوريًا في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعميم نهج قائم على الحقوق في السياسات العامة.

وقد تحقق إنجازٌ نوعي تمثل في **الإدراج الصريح للأطفال ضمن التحديث الأول للمساهمة المحددة وطنيًا الثانية لسلطنة عُمان**، بالاستناد إلى المساهمات الفنية لليونيسف، وقد أسهم هذا الإدراج في ترسيخ الاعتراف الرسمي بصحة الأطفال وتعليمهم وحمايتهم كأولويات عرضية ضمن الاستجابة الوطنية لتغيّر المناخ، بما يعزّز اتساق السياسات المناخية مع التزامات السلطنة تجاه حقوق الطفل.

ونظرًا لأن آخر تنفيذ **للمسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)** أُجري في عام 2014، واصلت منظمة اليونيسف جهود المناصرة لتنفيذ جولة جديدة من المسح باعتبارها فرصةً مناسبة لتتبّع الاتجاهات وتحديث قاعدة الأدلة الوطنية. واستنادًا إلى خبرة سلطنة عُمان السابقة في تنفيذ المسح خلال عامي 1995 و2014، دعت اليونيسف إلى تنفيذ المسح متعدد المؤشرات العنقودية – الجولة السابعة (MICS7)، لما يوفّره من إطار شامل لقياس مجموعة واسعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب بيانات على مستوى الأسر، ولأهميته في تقييم الأوضاع الاجتماعية والصحية والتغذوية والتعليمية للأطفال والنساء في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19. وفي هذا السياق كثّفت اليونيسف جهود التواصل رفيعة المستوى مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والوزارات القطاعية المعنية، مؤكدةً على قيمة مسح MICS7 في إعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الوطني، إلى جانب إرساء خط أساس محدث يدعم تصميم وتنفيذ برامج وسياسات أكثر استجابة لحقوق الأطفال.

أليخاندرا خودر، المديرة الإقليمية السابقة لليونيسف، خلال اجتماع مع أعضاء اللجنة الاستشارية للأطفال ©يونيسف عُمان/ تراغو/ 2020

كما استفادت منظمة اليونيسف بشكل استراتيجي من **الزيارات رفيعة المستوى والمشاركات الإقليمية** لتعزيز جهود المناصرة وتوسيع الحضور المؤسسي. وقد أسهمت الزيارة الرسمية لمدير مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENARO) في مايو 2023 في تعزيز الحوار القائم على أعلى المستويات مع الشركاء الوطنيين، وأكدت متانة الشراكة على مختلف المستويات. وإلى جانب اللقاءات الثنائية،

وفد رسمي خلال زيارة إلى مركز الإمدادات العالمي التابع لليونيسف في كوبنهاغن، بمرافقة فريق اليونيسف ©يونيسف عُمان/ 2024

جوبال ميترا، القائد العالمي لليونيسف في مجال الإعاقة والتنمية، خلال زيارة لمعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين ©يونيسف عُمان/ الحارثي/ 2025

أوجدت الزيارة فرصًا إبراز الرسائل الرئيسية المتعلقة بأولويات الأطفال من خلال تفاعلات إعلامية موجهة وإحاطات مع أصحاب المصلحة، بما أسهم في تعزيز الوعي والدعم المؤسسي لقضايا الطفولة ضمن الأجندة الوطنية.

كما بُذلت جهود منهجية لضمان إتاحة وصول منتظم للشركاء والجهات المعنية إلى **الخبرات العالمية** لليونيسف. شمل ذلك تنظيم جلسات إحاطة، واجتماعات مغلقة، وتفاعلات افتراضية قدّمت مستجدات حول الأزمات الإقليمية، والاستجابة الإنسانية لليونيسف، ودورها الميداني. وأسهمت هذه الجلسات كذلك في تسليط الضوء على عمل اليونيسف في سلطنة عُمان، من خلال عرض لمحات عن التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية، وتعزيز مبادئ الشفافية وبناء الثقة ودعم استدامة التفاعل مع الشركاء. وفي ظل تصاعد الأزمات الإقليمية، اكتسبت هذه المشاركات أهمية خاصة، فقد أسهمت الاجتماعات والإحاطات الإعلامية مع المتحدثين العالميين والإقليميين في إيصال رسالة واضحة حول دور منظمة اليونيسف في تقديم المساعدات الإنسانية والحلول المنقذة للأطفال المتأثرين فق مناطق النزاعات. كما جرى إشراك الشركاء المحليين وأصحاب المصلحة في هذه النقاشات بما عزز فهمهم لطبيعة عمل اليونيسف خارج سلطنة عُمان، وأسهم في ترسيخ روح التضامن مع الأطفال في أوضاع الطوارئ والأزمات الإنسانية.

وبوجه عام، أسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان بوصفها منصة فاعلة للحوار البناء وتبادل الخبرات، سواء ضمن منظومة اليونيسف أو على المستوى الإقليمي، فضلًا عن تعزيز الوعي الوطني بالتحديات العالمية المرتبطة بحقوق الطفل، والدور الذي تضطلع به اليونيسف في التصدي لها.

> **بوجه عام، أسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان بوصفها منصة فاعلة للحوار البناء وتبادل الخبرات، سواء ضمن منظومة اليونيسف أو على المستوى الإقليمي**

صورة جماعية خلال احتفال الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، الذي استضافته وزارة الخارجية، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ©يونيسف عُمان/ 2025

(ج) الشراكات المُمكِّنة لتوسيع نطاق الوصول والأثر

يُعدّ التعاون مع جميع الجهات التي تتقاطع في التزامها بحقوق الطفل — بما في ذلك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى — مرتكزا إستراتيجيا في نهج منظمة اليونيسف. لما له من دور محوري في توسيع نطاق الوصول وتعظيم الأثر الإنمائي.

وفي هذا السياق، يبرز **منتدى قادة الأعمال** بوصفه إحدى أبرز مبادرات الشراكة التي تقودها اليونيسف في سلطنة عُمان. ويُعدّ المنتدى شبكة تضم قادة أعمال ومؤثّرين ملتزمين بدعم قضايا الأطفال، سواء من خلال مساهماتهم الفردية، أو عبر المجلس ذاته، أو من خلال شبكاتهم ومؤسساتهم. وقد تطوّر المنتدى ليغدو منصة استشارية مؤثرة تُعنى بقضايا الطفولة، وأسهم في دعم عدد من المبادرات ذات الحضور الواسع، من بينها معرض تصوير فوتوغرافي أُقيم في المتحف الوطني عام 2023 عكس وجهات نظر الأطفال تجاه محيطهم، وسلسلة من المواد المرئية في عام 2024 دعت إلى تعزيز حقوق الطفل، إلى جانب فعالية "الاستحواذ الإعلامي" بمناسبة اليوم العالمي للطفل في عام 2025، التي شاركت فيها ثماني جهات رئيسية من القطاع الخاص. وعلى الصعيد الفردي، دعم أعضاء المنتدى أيضًا جهود المناصرة في قضايا مثل السياسات الصديقة للأسرة، حيث أسهم أحد الأعضاء في تسهيل توقيع مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة عُمان. وقد أسهمت هذه الجهود في الترويج لممارسات مثل إجازة الأمومة وتوفير رعاية الأطفال في أماكن العمل، بما يتماشى مع قانون العمل الصادر في عام 2022.

وفي إطار تعزيز الشراكات العالمية، قامت **بعثة رفيعة المستوى** من سلطنة عُمان في عام 2024 بزيارة قسم الإمدادات التابع لليونيسف في كوبنهاغن، ضمت البعثة مسؤولين حكوميين وشركاء استراتيجيين وأعضاء من منتدى قادة الأعمال، خلال عام 2024. أتاحت الزيارة الاطلاع المباشر على عمليات الإمداد واللوجستيات العالمية لليونيسف في أكبر مركز مساعدات إنسانية في العالم، بما في ذلك آليات الشراء، والابتكار، وبناء الشراكات التي تمكّن من إيصال المساعدات بسرعة وبشكل عادل للأطفال حول العالم. كما أسهمت الزيارة في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وترسيخ دور الجهات المعنية في عُمان في دعم الجهود الإنسانية والإنمائية على المستوى الدولي. وعلى المستوى الوطني، أسهم إشراك القطاع الخاص في دعم جهود التوعية المجتمعية على المستوى الوطني. فقد مكّنت شراكات استراتيجية من نشر رسائل توعوية موجّهة للأطفال والأسر عبر حملات الرسائل النصية القصيرة والمنصات الرقمية، بالتعاون مع شركة أوريدو، ثاني أكبر شركة اتصالات في السلطنة، إضافة إلى حملات إعلانية خارجية في مختلف أنحاء مسقط، بالشراكة مع شركة JCDecaux، وذلك في إطار حملة "أطفالنا... أولويتنا". وأسهمت هذه الجهود في تعزيز الرسائل الأساسية المتعلقة بالسلامة الرقمية والتربية الإيجابية على نطاق واسع.

إلى جانب المبادرات واسعة النطاق، أسهمت **الشراكات الأصغر حجمًا** بشكل ملموس في دعم عمل منظمة اليونيسف. فقد دعمت شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي تنظيم فعاليات، وحملات توعوية، ومنصات للمناصرة من خلال مساهمات عينية، شملت توفير مواقع للفعاليات، وخدمات، وجهود تواصل. كما أتاحت هذه المشاركات فرصًا للتعريف بعمل اليونيسف لشركاء جدد، وتوسيع قاعدة الدعم للقضايا المتعلقة بالأطفال. كما عزّز العمل المشترك ضمن منظومة التنمية قدرة اليونيسف على تحقيق النتائج وتوسيع أثرها. امتد التعاون ليشمل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الصحة العالمية

(WHO)، بما يضمن مواءمة الجهود وتكامل الأدوار وتعزيز الكفاءة في تنفيذ المشاريع المشتركة. وشكّل الاحتفال المشترك بذكرى مرور 80 عامًا على تأسيس الأمم المتحدة (UN@80) محطة بارزة عكست متانة هذا التعاون والتزام الشركاء المشترك بدعم القضايا العالمية ذات الأولوية، وفي مقدمتها حقوق الأطفال.

وقد شكّل عام 2024 محطة مفصلية تمثلت في المساهمة السخية التي قدّمتها حكومة سلطنة عُمان لدعم عمل منظمة اليونيسف من أجل الأطفال في فلسطين، في تعبير واضح عن التزام السلطنة بالمسؤولية الإنسانية والتضامن على الصعيد الإقليمي وتبع ذلك تقديم مساهمات إضافية من متبرعين من القطاع الخاص، إلى جانب زيادة في التبرعات عبر الإنترنت المرتبطة بأنشطة المناصرة والحملات الرقمية. وتعكس هذه التطورات تنامي مستوى الثقة العامة واتساع التفاعل المجتمعي مع العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسف على المستوى الإقليمي والدولي.

وسعيًا للإسهام في دعم وتطوير قطاع **العمل الخيري المتنامي في سلطنة عُمان**، نظّمت اليونيسف زيارة متخصصة لخبير دولي في العمل الخيري، قاد خلالها ورشة عمل موجهة إلى المؤسسات العائلية، ركّزت على تبادل أفضل الممارسات العالمية، ونماذج الشراكات الفاعلة، والدروس المستفادة من شبكة اليونيسف الدولية. وقد أسهم هذا التفاعل في تعزيز العلاقات مع الفاعلين المحليين في مجال

السيد خالد البوسعيدي، رئيس مجموعة سابكو، وسعادة سوميرا تشودري ممثلة اليونيسف في سلطنة عُمان، خلال مراسم توقيع في عام 2024 ©يونيسف عُمان/ الحارثي/ 2024

العمل الخيري، إلى جانب دعم بناء القدرات وتشجيع تبني نهج أكثر استراتيجية واستدامة في العطاء الخيري بما يتماشى مع الأولويات المستمدة من حقوق الأطفال ورفاههم.

كما جرى خلال فترة البرنامج تعزيز **التعاون مع منظمات المجتمع المدني** بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، انخرطت منظمة اليونيسف مع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في تطوير نظام CLAC، والمشاركة في الحوارات المعنية بحماية الطفل على مستوى النظم، بما في ذلك مراجعة دليل حماية الطفل المحدّث، إلى جانب المشاركة في لقاءات رفيعة المستوى على مستوى القيادات العليا في اليونيسف حول أولويات حقوق الطفل.

وبصفتها المنظمة الرائدة في مجال الطفولة ضمن المجتمع المدني في سلطنة عُمان، ظلّت **جمعية الأطفال أولًا (CFA)** شريكًا أساسيًا لليونيسف طوال فترة تنفيذ البرنامج. وقد دعمت اليونيسف المؤتمرين الوطنيين البارزين للطفولة الذين نظمتهما الجمعية، من خلال تقديم جلسات بإسهامات خبراء وطنيين ودوليين. كما اضطلعت الجمعية بدورًا محوريًا في تيسير مشاركة الأطفال في العمليات الوطنية والعالمية، بما في ذلك دعم مشاركة الأطفال في المراجعة الوطنية الطوعية لسلطنة عُمان لعام 2024، وتنظيم حوارات شبابية وجلسات نقاشية في مختلف المحافظات. بما أسهم في إتاحة تفاعل أكثر انتظامًا وفاعلية مع الأطفال واليافعين وتعزيز إدماج أصواتهم في مسارات الحوار وصنع القرار.

وإذ تتطلع اليونيسف إلى المرحلة المقبلة، إلى الحفاظ على هذه الشبكة الغنية والمتنوعة من الشركاء، إلى جانب توسيع نطاق التحالفات الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز التعاون مع المجتمع الأكاديمي، دعمًا لاستدامة النتائج، وتعظيمًا للأثر التنموي المحقق لصالح الأطفال.

صورة جماعية خلال اجتماع مجموعة قيادة الأعمال لعام 2024 ©يونيسف عُمان/ الحارثي/ 2024

مشاركة عدد من الشركاء الحكوميين في الجلسة الاستراتيجية للتفكير والتخطيط للبرنامج القطري لليونيسف 2026–2030 ©يونيسف عُمان/ 2025

رابعًا: نظرة مستقبلية: برنامج التعاون 2026–2030

مع اقتراب برنامج التعاون للأعوام 2022–2025 من نهايته، تمثل هذه المرحلة انتقالًا نحو عهد جديد من الشراكة بين منظمة اليونيسف وسلطنة عُمان. واستنادًا إلى التقدم المحرز، والدروس المستفادة، والمشاورات الواسعة التي أُجريت مع الشركاء عبر مختلف القطاعات، قامت اليونيسف بتطوير برنامج تعاون جديد يعكس أولويات المرحلة المقبلة. تستند هذه الأولويات كلاً من إنجازات السلطنة، والفرص المتاحة لتعزيز النُظم، وتوسيع المشاركة، وترسيخ مبادئ الإدماج، بما يضمن استفادة جميع الأطفال من مسيرة التنمية المستدامة.

ويسترشد برنامج التعاون 2026–2030 برؤية واضحة تتمثّل في مستقبل تصان فيه حقوق جميع الأطفال واليافعين في سلطنة عُمان، ويزدهرون، ويسهمون بفاعلية في التنمية الوطنية. وقد صُمّم البرنامج حول نافذتين رئيسيتين للفرص حيث يكون للاستثمار الأثر الأكبر، إلى جانب إيلاء اهتمام ودعم خاص للأطفال الأكثر عرضةً للمخاطر. وعلى وجه التحديد:

©يونيسف عُمان/الحارثي/2024

الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة : سيركز العمل على السنوات الأولى من حياة الطفل، بوصفها المرحلة التي يحقق فيها الاستثمار أعظم عائد تنموي على المدى الطويل. وستُبذل الجهود لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات متكاملة وعالية الجودة في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، والحماية، مع تعزيز قطاع تعليم الطفولة المبكرة. كما سيجري إيلاء اهتمام أكبر بدعم الوالدين ومقدّمي الرعاية، بما يضمن حصول الأطفال على الرعاية الحاضنة اللازمة لتحقيق كامل إمكاناتهم النمائية.

تمكين اليافعين والشباب: سيولى العمل مع فئة اليافعين أولوية متمثلة في تزويدهم بالمهارات اللازمة للإندماج في اقتصاد قائم على المعرفة دائم التغيير والتحور. ويشمل ذلك تعزيز نظم التعليم، وتوسيع فرص اكتساب المهارات الرقمية، والتفكير النقدي، ودعم ريادة الأعمال، إلى جانب إنشاء منصات تتيح مشاركة فاعلة وذات معنى للشباب. وسيظل تمكين اليافعين للمشاركة في رسم مستقبلهم عنصرًا محوريًا في تحقيق هذه النتيجة.

تعزيز نهج دورة الحياة ودعم الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر: سيُعزَّز نهج دعم دورة الحياة من خلال تعميق الجهود الرامية إلى الوصول إلى الأطفال الأكثر عرضةً للمخاطر في جميع المراحل العمرية. وستعمل منظمة اليونيسف مع الشركاء على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية المرتبطة بخدمات متكاملة من خلال نماذج "النقد مقابل الخدمات (Cash Plus)"، إلى جانب تعزيز نظم حماية الطفل للوقاية من العنف والإساءة والإهمال والاستجابة لها. وسيظل الأطفال ذوو الإعاقة محور اهتمام رئيسي عبر جميع مكونات البرنامج.

وعلى امتداد جميع النتائج، سيعمل البرنامج على تعزيز استخدام البيانات والبحوث والأدلة لدعم عملية صنع القرار، إلى جانب توسيع نطاق الشراكات مع الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص. كما سيتم توظيف التقنيات الحديثة والمنصات الرقمية لتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز المشاركة، وتحقيق استهداف أفضل للدعم الموجَّه إلى الفئات الأكثر احتياجًا. وستواصل منظمة اليونيسف الاضطلاع بدور استراتيجي كشريك لحكومة سلطنة عُمان، من خلال تقديم الخبرات الفنية، ودعم التنفيذ، وتيسير الحوار بين مختلف القطاعات.

وتظل منظمة اليونيسف شريكًا ملتزمًا لحكومة وشعب سلطنة عُمان. فمن خلال ضمان تمتع الأطفال بالصحة الجيدة، والتعليم، والحماية اليوم، نُسهم في تأمين مستقبل مزدهر يتماشى مع رؤية عُمان 2040. ويعكس برنامج التعاون المقبل التزامًا مشتركًا بضمان أن يكون كل طفل صحيحًا ومعافى، ومتعلمًا، ومحميًا، ومُمكّنًا من الإسهام في مواصلة تقدم الوطن وازدهاره.

خامسًا:
كلمة شكر وتقدير

©يونيسف عُمان/2025

تتقدّم منظمة اليونيسف في سلطنة عُمان بخالص الشكر والتقدير إلى حكومة سلطنة عُمان على دعمها المتواصل والسخي، وعلى ما تقدّمه من تشجيع وتوجيه لعمل اليونيسف في سبيل تعزيز حقوق الأطفال في السلطنة.

سومايرا تشودري
ممثلة منظمة اليونيسف في سلطنة عُمان

يونيسف
لكل طفل

unicef.org/oman

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

صندوق البريد 3787،
الرمز البريدي 112،
روي مسقط، سلطنة عمان

الهاتف: 00968 24507451/2/3
الفاكس: 00968 24507456

البريد الإلكتروني: muscat@unicef.org
الموقع الإلكتروني: unicef.org/oman